

مجموعات

مجلة فطوية محكمة

الجزائر	حمزة الزاوي
لبنان	سهيل فرح
تونس	مصطفى الكيلاني
المغرب	عبد الجليل بن محمد الأزدي
مصر	غيضان السيد علي
الجزائر	عبد الرحمان مزيان
الجزائر	أسعد الجنابي
مصر	صلاح قنصوة
فرنسا	دريس بلحسن

مرجعيات وتيمات النص في الرواية الجزائرية المكتوبة بالفرنسية

أي مستقبل للكتابة الفلسفية في المدى العربي؟

نحنُ وراهن المُواطنة والدولة والعَوْلَة؟

الفلسفة والأدب: طلاق أم تكامل؟

القيم بين البرغماتيين والوضعيين المناطقة

الإيقاع الشناوي والخطاب الجسدي

المنطق غير التقليدي وأهمية تدريسه في أقسام الفلسفة

المنهج الفنونولوجي في علم النفس

بالفرنسية:

الجسد محجوز بالسياسة

يصدرها مخبر الفلسفة وتاريخها - جامعة وهران 2 - الجزائر



مقدمات

مجلة فصلية محكمة

العدد الثاني مارس 2017

باللغة العربية:

- 9 مرجعيات وتيمات النص في الرواية الجزائرية المكتوبة بالفرنسية
د. حمزة الزاوي
- 19 أي مستقبل للكتابة الفلسفية في المدى العربي؟
د. سهيل فرح
- 29 علي حرب ومغامرات النقد، من النقد إلى نقد النقد مقارنة نقدية.
د. عبد القادر بودومة
- 43 نحن وراهن المواطنة والدولة والعولمة؟
د. مصطفى الكيلاني
- 51 قراءة في كتاب: الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند بن خلدون لـ«عبد القادر جفلول»
د. أحمد براهيم
- 57 الفلسفة والأدب: طلاق أم تكامل؟
د. عبد الجليل بن محمد الأودي
- 67 نظرية التأويل في الفكر الإسلامي
د. نور الدين باب العياط
- 79 القيم بين البرغماتيين والوضعيين المناطقية وليم جيمس والفريد آبر نموذجاً
د. غيضان السيد علي
- 91 الإيقاع الفناوي والخطاب الجسدي
د. عبد الرحمان مزبان
- 95 المنطق غير التقليدي وأهمية تدريسه في أقسام الفلسفة
د. أسعد الجنابي
- 101 المنهج الفنونولوجي في علم النفس سارتر نموذجاً
د. صلاح قنصوة
- 111 نقد النموذج المعرفي الغربي عند عبد الوهاب المسيري
عبد المالك لحسن

باللغة الفرنسية:

13

Le corps saisi par la politique

DRISS BELLAHCÈNE

نظرية التأويل في الفكر الإسلامي

د. نور الدين باب العياط
جامعة الشلف - الجزائر

Abstract:

The theory of interpretation or the hermeneutics is considered as the important issues in the Islamic thought in general and in the Quranic knowledge in special way, because of its huge impact on different issues such as; Quran interpretation, philology, theology, philosophy, mysticism, jurisprudence and the theory of law.

The most orientalist and western thinkers who had dealt with Islamic studies had related the esoteric culture and Gnosticism, however this attitude had been spread among the Muslim thinkers as well; where they made the Quranic interpretation equal to the symbolic and esoteric interpretations, even though, the notion of interpretation, in addition to its linguistic meaning, it has a terminological meaning in all cognitive circles in addition to the Quranic circle. Thus, mixing between the linguistic and terminological meanings led to confusion in the understanding and the interpretation of the religious texts in general and the Quranic ones in a special way.

key words: hermeneutics, Quran, linguistics, philology, theology, interpretation, text.

تعد مسألة التأويل من أهم المسائل التي عني بها الفكر الإسلامي عموما والمعارف القرآنية خصوصا، إذ أن لها تأثيرا في دوائر معرفية متعددة كال تفسير والكلام والفلسفة والعرفان والفقهاء وأصول الفقه. والشائع عند المفكرين الغربيين الذين عنوا بالدراسات الإسلامية أنهم ربطوا بين فكرة التأويل والعلوم الباطنية، وانتشر هذا التصور حتى عند المفكرين الإسلاميين أيضا، حيث جعلوا التأويل القرآني يرادف التفسير الباطني، مع أن التأويل بالإضافة إلى معناه اللغوي له معنى اصطلاحى في جميع الدوائر المعرفية المتقدمة فضلا عن دائرة المعرفة القرآنية. والخلط بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحى أدى إلى اشتباه في فهم وتفسير النصوص الدينية عموما والنص القرآني خصوصا.

التأويل لغة: قال ابن الفارس: «أول ابتداء الأمر وانتهائه، أما الأول وهو مبدأ الشيء... ومن هذا الباب تأويل الكلام، وهو عاقبته وما يؤول إليه وذلك قوله تعالى: «هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ» يقول: ما يؤول إليه في وقت بعثهم ونشورهم». ¹ قال ابن منظور: «أول الكلام وتأوله دبره وقدره، وأوله تأويلا: فسره، وقوله عز وجل ((وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلَهُ)) أي لم يكن معهم علم تأويله، وقيل: معناه لم يأتيهم ما يؤول إليه أمرهم في التكذيب به من العقوبة، ودليل هذا قوله تعالى ((كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَاَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ)) ² قال ابن الأثير: هو من آل الشيء يؤول إلى كذا، أي رجوع وصار إليه، والمراد

بالتأويل نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ، وسئل أبو العباس أحمد بن يحيى عن التأويل فقال: التأويل والمعنى والتفسير واحد، قال أبو منصور: يقال ألت الشيء أووله إذا جمعته وأصلحته، فكان التأويل جمع معاني ألفاظ أشكلت بلفظ واضح لا إشكال فيه³، وقال الراغب: التأويل من الأول أي الرجوع إلى الأصل، ومنه الموئل الذي يرجع إليه، وذلك رد الشيء إلى الغاية المرادة منه علما كان أو فعلا، والأول السياسة التي تراعى مآلها⁴.

ويوجز الزركشي (ت794هـ) هذه المعاني بقوله: «وأما التأويل فأصله في اللغة من الأول، ومعنى قولهم: ما تأويل هذا الكلام؟ أي: إلام تؤول العاقبة فالمراد به كما قال تعالى ((يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ))⁵ أي: تكشف عاقبته، ويقال: آل الأمر إلى كذا، أي صار إليه، وقال تعالى: ((ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا))⁶.

التأويل اصطلاحاً: استعمل القرآن الكريم هذه المفردة سبعة عشر مرة، توزعت على خمسة عشر آية وسبع سور، ويمكن تصنيف هذه الآيات إلى ثلاث حالات:

الحالة الأولى: جاء لفظ التأويل فيها للقول: وهي:

((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ))⁷، ((وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَى عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ))⁸، ((أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأَنزَلْنَاهُ بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَضَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الظَّالِمِينَ))⁹.

الحالة الثانية: وهي الآيات التي جاء التأويل فيها مختصا بالفعل وهي:

((قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ سَأُنَبِّئُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسَاكِينَ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا وَأَمَّا الْعُلَامُ فَكَانَ أَبْوَاهُ مُؤْمِنِينَ فَخَشِينَا أَنْ يُرْهِقَهُمَا طُغْيَانًا وَكُفْرًا فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا فَأَرَادَ رَبُّكَ أَنْ يَبْلُغَا أَشُدَّهُمَا وَيَسْتَخْرِجَا كَنْزَهُمَا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا))¹⁰، ((وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا))¹¹، ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا))¹².

الحالة الثالثة: وهي الآيات التي تحدثت عن تأويل الرؤيا وهي:

((وَكَذَلِكَ يُجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَيُنَبِّئُكَ نِعْمَتَهُ عَلَيْكَ وَعَلَى آلِ يَعْقُوبَ كَمَا أَتَمَّهَا

عَلَىٰ أَبَوَيْكَ مِن قَبْلِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ إِنَّ رَبَّكَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ))¹³ ((وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ وَلِنُعَلِّمَهُ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ))¹⁴ ((وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجْنَ فَتَيَانٍ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أُحْمَلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْرًا تَأْكُلُ الطَّيْرُ مِنْهُ نَبِئْنَا بِتَأْوِيلِهِ إِنَّا نَرَاكَ مِنَ الْمُحْسِنِينَ قَالَ لَا يَأْتِيكُمَا طَعَامٌ تُرْزَقَانِهِ إِلَّا نَبَأْتُكُمَا بِتَأْوِيلِهِ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَكُمَا ذَلِكَمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي إِنِّي تَرَكْتُ مِلَّةَ قَوْمٍ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ))¹⁵

((قَالُوا أَضْغَاثُ أَحْلَامٍ وَمَا نَحْنُ بِتَأْوِيلِ الْأَحْلَامِ بِعَالَمِينَ وَقَالَ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ أَنَا أُنَبِّئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ))¹⁶ ((وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّي حَقًّا))¹⁷ ((رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي مُسْلِمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ))¹⁸

إن هذا التصنيف الحاصل في الحالات الثلاث، قسم علماء المسلمين في فهمهم للتأويل إلى اتجاهات، ربما كان البارز فيها اتجاهان رئيسيين اختلفا في اصطلاحهم على كلمة التأويل، وبخاصة الحالة الأولى من الآيات، فاتجاه يرى أن التأويل من مقولة «المعنى والمفهوم»، واتجاه ثاني يذهب إلى اعتبار التأويل ليس من المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ، بل هو من الأمور العينية التي تعتمد عليها النصوص القرآنية من حكم و مواعظ وأحكام، وأنه موجود لجميع الآيات القرآنية محكمها ومتشابهها، فهو والتفسير واحد .

التأويل بمعنى التفسير:

كان التأويل عند المتقدمين من علماء العربية والمفسرين مرادفاً لمعنى التفسير ذكره الخليل (ت175هـ) بالقول: « التأول والتأويل: تفسير الكلام الذي تختلف معانيه»¹⁹ ووقف أبو عبيدة (ت210هـ) عند قوله تعالى ((وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ))²⁰ «التأويل: التفسير والمرجع»²¹ وقوله تعالى ((هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ))²² أي «هل ينظرون إلا بيانه ومعانيه وتفسيره»²³ كما اعتمد الطبري (ت310هـ) لفظ التأويل بمعنى «التفسير»، فعند تفسيره كل آية يقول: «القول في تأويله تعالى ...»²⁴ ويقصد به تفسيرها، ليؤكد هذا المعنى صراحة فيقول: «وأما معنى التأويل في كلام العرب، فإنه التفسير والمرجع والمصير»²⁵.

يؤكد ابن تيمية (ت728هـ) هذا المعنى بعدما يستند إلى رأي بعض العلماء والمفسرين «وأما التأويل في لفظ السلف فله معنيان: أحدهما تفسير الكلام وبيان معناه، سواء وافق ظاهره أو خالفه، فيكون التأويل والتفسير عند هؤلاء متقاربا أو مترادفا، وهذا -والله أعلم- هو الذي عناه مجاهد أن العلماء يعلمون تأويله، ومحمد بن جرير الطبري يقول في تفسيره: القول في تأويل قوله كذا، واختلف أهل التأويل في هذه الآية، ومراد التفسير»²⁶.

على أن التأويل أخذ في العصور المتأخرة معنى مغايراً لما كان متعارفاً عليه يختلف عن معنى التفسير، تشعبت معانيه عند أهل كل صنعة من صناعات العلم.

التأويل بمعنى المخالف لظاهر اللفظ:

وقد شاع هذا المعنى بحيث عاد اللفظ حقيقة ثانية فيه بعدما كان بحسب المعنى اللغوي مطلق

الإرجاع، ويمثل هذا الرأي المتأخرين من الفقهاء والمحدثين والمتصوفة والمتكلمين وغيرهم، ويصبح المتأول أمام وظيفتين «بيان احتمال اللفظ للمعنى الذي ادعاه، وبيان الدليل الموجب للصرف إليه عن المعنى الظاهر، وهذا هو التأويل، الذي يتنازعون فيه في مسائل الصفات، إذ صنف بعضهم في إبطال التأويل أو ذم التأويل أو قال بعضهم آيات الصفات لا تؤول، وقال الآخر بل يجب تأويلها، وقال الثالث بل التأويل جائز يفعل عند المصلحة ويترك عند المصلحة، أو يصلح للعلماء دون غيرهم، إلى غير ذلك من المقالات والتنازع».²⁷

التأويل عند المفسرين: يكاد يجمع عامة المفسرين على أن التأويل هو: «صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وما بعدها تحتمله الآية، غير مخالف للكتاب والسنة من طريق الاستنباط»،²⁸ كما يذكر صاحب «التعريفات» التأويل بأنه: «صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقا للكتاب والسنة».²⁹

فالنص له دلالة ظاهرة من اللفظ مباشرة، وهذا ما يرجح لدى معظم المفسرين على أنه تفسير، وأما ما يحتمل فيه أكثر من دلالة، والتي تكتشف بفعل جملة من أدوات العقل كالأستنباط أو وفق القرائن المصاحبة للفظ فكل ما عدل من المعنى الصريح والظاهر إلى غيره من المعاني الخفية، عد ذلك بحسب المفسرين تأويلاً، فالتأويل إذن: «صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني»،³⁰ أو هو «تفسير باطن اللفظ»،³¹ ولعل ابن رشد كان أكثر وضوحاً في تعريف للتأويل وتخصيصه له بشروط حيث قال: «ومعنى التأويل هو إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز، من تسمية الشيء بشبيهه أو بسببه أو لاحقه أو مقارنه أو غير ذلك من الأشياء التي عدت في تعريف أصناف الكلام المجازي».³²

التأويل عند الأصوليين: التأويل عند علماء الأصول لا يختلف اختلافاً بيناً عن معناه لدى المفسرين، بيد أن الاختلاف يرجع في موضوعه، فهو عند المفسرين والمتكلمين يعالج النصوص المتشابهة، كآيات الصفات، وعند الأصوليين يتناول الأحكام التكليفية».³³ قال إمام الحرمين الجويني (ت478هـ): «التأويل رد الظاهر إلى ما إليه مآله في دعوى المتكلم»³⁴ وقال الأمدي (ت631هـ): «هو حمل اللفظ على غير مدلوله الظاهر مع احتمال له بدليل يعضده».³⁵ وعرفه السرخسي الحنفي بأنه: «تبيين بعض ما يحتمل المشترك بغالب الرأي والاجتهاد أو هو ما تصير إليه عاقبة المراد بالمشترك بواسطة الرأي».³⁶ كما عرفه الغزالي بقوله: «احتمال يعضده دليل، يصير به أغلب على الظن من المعنى الذي يدل على الظاهر».³⁷ وقال الطوفي: «هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل يصير به المرجوح راجحاً»³⁸ وعرفه ابن تيمية بأنه: «صرف اللفظ من المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به».³⁹ ومن المعاصرين نجد الدكتور فتحي الدريني اختار في تعريفه بأنه: «تبيين إرادة الشارع من اللفظ بصرفه عن ظاهر معناه المتبادر إليه إلى معنى آخر يحتمله بدليل أقوى يرجح هذا المعنى المراد».⁴⁰

ويتبين من هذه التعريفات اشتراكها جميعاً في اعتبار التأويل خلاف الأصل لأنه اخذ بالاحتمال المرجوح حسب عبارة بعضهم، وبغير الظاهر حسب عبارة الآخرين، وأنه لذلك لا بد أن يسنده دليل

تكون دلالاته أقوى من دلالة الظاهر، أوجب صرفه عنه إلى غير مدلوله، وأن قوة الدليل تكون بغلبة الظن عند المجتهد وهي متحصلة بالقرائن.

والسبب الذي يجعل المؤول يتحول إلى المعنى الخفي-بحسب الأصوليين- هو وجود إشكال في المعنى الظاهر كأن يدل على التشبيه أو التجسيم أو التعارض أو غير ذلك من المعاني المشككة⁴¹، أما هذا التحول أو التأويل يجب فيها الاستناد إما إلى الآثار المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والصحابة رضي الله عنهم، ويسمى بالتأويل بالأثر وإما أن يستند فيه إلى قواعد اللغة وأساليبها في المجاز والاستعارة والكنائية، وغير ذلك من أساليب اللغة، وهو ما يسمى بالتأويل اللغوي، وقد يستند ذلك التحول إلى نظر العقل وبراهينه واستدلالاته وهو ما يطلق عليه: التأويل العقلي. فالمفسرون والأصوليون متفقون على معنى التأويل وعلى شروطه، غير أن كلا من الفريقين يستخدمه في ميدان تخصصه.

الفرق بين التفسير والتأويل: لما شاع القول بأن التفسير والتأويل بمعنى واحد على مدار عقود من الزمن، لم يهضم كثير من المتأخرين هذا القول، واعتبروا أن الاعتقاد بتطابقهما، جهل بأبسط أدوات وآليات التفسير حتى قال ابن حبيب النيسابوري: «قد نبغ في زماننا مفسرون لو سئلوا عن الفرق بين التفسير والتأويل ما اهتموا إليه»⁴²، مما يشي بوجود فوارق بينهما و يمكن أن نجملها في النقاط التالية: من جهة الأهمية بتعبير الراغب الأصبهاني «التفسير أهم من التأويل، وأكثر استعماله في الألفاظ، وأكثر استعمال التأويل في المعاني»⁴³.

2- من جهة الاستعمال، فالتفسير يستعمل في غريب الألفاظ «كالبحيرة والسائبة و الوصلة وإن التأويل أكثره في الجمل ويستعمل مرة عاما ومرة خاصا وهو رأي أبي مسلم محمد بن بحر الأصبهاني (ت37هـ).⁴⁴

3- من جهة القطع والاحتمال، وقد ذهب الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد (ت323هـ) إلى أن «التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا والشهادة على الله أنه عني باللفظ هذا، فإن قام دليل مقطوع به فصحيح، وإلا فتفسير بالرأي وهو المنهي عنه، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع والشهادة على الله»⁴⁵.

4- من جهة الحقيقة والمجاز، كما ذهب إليه اللغويون من أمثال ابن منظور في تعريفه للتأويل بأن المراد منه: «نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يحتاج إلى دليل لولاه ما ترك ظاهر اللفظ»⁴⁶ ليصبح التأويل كل ما صرف من الحقيقة إلى المجاز، بخلاف التفسير، فيحمل اللفظ على معناه الحقيقي.

5- من جهة الظاهر والباطن، وهو أخص من الحقيقة والمجاز، بل يذهب أبو طالب التغلبي كما في الإتيان للسيوطي إلى أن التفسير يتناول وضع اللفظ سواء كان حقيقة أو مجازا «كتفسير الصراط بالطريق، والغيث بالمطر، والتأويل تفسير باطن، مأخوذ من الأول، وهو الرجوع لعاقبة الأمر، فالتأويل إخبار عن المراد، والتفسير إخبار عن دليل المراد لأن اللفظ يكشف المراد، والكاشف دليل»⁴⁷ ومثاله قوله تعالى في سورة الفجر ((إِنَّ رَبَّكَ لَبِالْمُرْصَادِ))⁴⁸ تفسيره أنه من الرصد، ويقال رصده، راقبته،

والمرصاد: مفعال منه وتأويله التحذير من التهاون بأمر الله، وقواطع الأدلة تقتضي بيان المراد منه على خلاف وضع اللفظ في اللغة.

6- من جهة النص والاجتهاد، كما رجحه بعض المتأخرين واعتبر أن التفسير قطعي الدلالة، والتأويل ظني الدلالة باعتبار الأول متوقف على النص، أما الثاني على الاجتهاد الظني فـ «التفسير نصوص قالها الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، والتأويل هو كل ما تطارح عليه الظن»⁴⁹ والذي يستخلص من هذه الأقوال، أن التفسير علم رواية يعتمد على الآثار المنقولة عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والصحابة رضوان الله عليهم، أما التأويل فهو علم دراية يستفاد من معرفة علم اللغة وأساليبها، وهو يمكن المؤول من ترجيح أحد معاني اللفظ على المعاني الأخر واستنباط المعاني الخفية، كما يقوم التفسير أيضا بشرح الألفاظ وبيان الغامض من معانيها، فيما يقوم التأويل بالتصرف في المعاني وتوجيهها إلى خلاف ما يقتضيه الظاهر من اللفظ لوجوب ضرورة الاقتضاء.

التأويل بمعنى المصداق العيني : يذهب بعض المفسرين إلى اعتبار التأويل ليس فقط يختلف عن التفسير بل أيضا ليس من سنخه، إذ لا مجال للمقارنة بينهما لوجود الفارق، وأن للتأويل وجود خارجي، كما أن التفسير قد يهتم بالظاهر والخفي أيضا، وما قيل عند العلماء من أن التأويل يختص بالمعنى الخفي، فهو عند هؤلاء لا يخرج من كونه أيضا تفسيرا، والتأويل لا يتناول اللفظ ولا المفهوم، بل التأويل هو ما يحدث خارج اللفظ من تحقق المصداق في الواقع، كما ورد في القرآن الكريم قول يوسف لأبيه عليهما السلام ((يَا أَبَتِ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ))⁵⁰ أي أن ما وقع وأصبح له وجود خارجي جاء كتأويل لرؤياي، ثم إن تأويل الرؤيا يختلف في معناه عن تفسير الرؤيا، وتأويل الحديث شيء يختلف عن تفسير الحديث، التأويل مشتق من الأول بمعنى الرجوع والعودة إلى العين والواقع الخارجي وتأويل الحديث بمعنى إرجاع المعاني والمفاهيم الذهنية إلى الواقع الخارجي والعيني، وقوله ((هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ)) بمعنى أن الصور الذهنية التي رأيتها في عالم المنام أصبحت لها وجود خارجي»⁵¹.

وانفرد ابن تيمية بهذا الرأي وتميز عمن سبقه في مفهوم التأويل ووظيفته وبنى تفرد ذلك مستلهما قوله تعالى ((بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ))⁵¹ فالإحاطة بعلمه (القرآن) تختلف عند ابن تيمية عن إتيان تأويله، فالإحاطة بعلمه هي معرفة معاني الكلام، أما إتيان تأويله فهو نفس وقوع المخبر به بوساطة الكلام، فثمة الخبر ومعانيه اللفظية، وثمة المخبر به عنه، وهذا هو الوجود العيني الخارجي للكلام، وبناء عليه يرى ابن تيمية أن معرفة الخبر هي التفسير، أما معرفة ما أخبر عنه الخبر أو المخبر به فهي التأويل، بتعبير آخر «التفسير هو الصورة العلمية، بدليل ((لم يحيطوا بعلمه))، أما التأويل فهو الحقيقة الخارجية بدليل ((ولما يأتهم تأويله)) أي ولما يأتهم تحققه العياني يوم القيامة»⁵².

وتبعه في ذلك الطباطبائي في «تفسير الميزان» حين عرف التأويل بأنه هو «الحقيقة الواقعية التي تستند إليها البيانات القرآنية من حكم أو موعظة أو حكمة، وأنه موجود لجميع الآيات محكمها ومتشابهها، وأنه ليس من قبيل المفاهيم المدلول عليها بالألفاظ بل هي من الأمور الواقعية المتعالية عن أن تحيط بها شبكات الألفاظ، وإنما قيدها الله سبحانه بقيد الألفاظ، لتقريبها من أذهاننا بعض

التقريب، فهي كالأمثال تضرب ليقرّب بها المقاصد وتوضح بحسب ما يناسب فهم السامع، كما قال الله تعالى ((وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيَّ حَكِيمٌ))⁵³، ومن ثم فإن تأويل الآية «أمر خارجي نسبتته إلى مدلول الآية نسبة الممثل إلى المثل، فهو وإن لم يكن مدلولاً للآية بما لها من الدلالة لكنه محفوظ فيها نوعاً من الحكاية والحفظ»⁵⁴.

إن الغاية من التأويل على اختلاف المنظور في طبيعته هي تحقيق الفهم وتوسعته أو تجديده، ولا يكون تحقيق ذلك الفهم إلا بمزيد من محاولات كشف المفهوم وإيضاحه، فإذا كان المفهوم بالنسبة إلى صاحب الفهم ذا وجودين، وجود في الأعيان -الخارج- ووجود في الأذهان، وإذا كان الوجود في الأعيان هو الأصل وهو الظاهر، مقارنة بما يتصف به الوجود الذهني من خفاء، اتضح أن الإحالة إلى المعنى الخارجي العياني أكثر ظهوراً من الإحالة إلى الوجود الذهني، ثم اتضح أن التأويل هو رد المعنى الذهني إلى المعنى العياني، وعليه فهو خروج بالدلالة من خفائها إلى وضوحها، باعتبار أن التأويل في اللغة من الأول وهو الرجوع والرد إلى الأصل.

وبالتالي يصبح النص القرآني عند المسلمين حاكياً عن الواقعيات المتحققة في العالم الخارجي، لا مجرد مجموعة من النصائح والمواعظ والتوصيات أو سلسلة من الحكايات المثيرة، ومن هنا ينفصل طريق علماء المسلمين في نظرهم إلى المفاهيم والمقولات الدينية عن الغربيين.

ولعل -عند هؤلاء المفسرين- الأمثال في القرآن خير دليل يحقق مصداق هذا الطرح ويؤكدده، فعندما يتحدث القرآن الكريم عن الماء والزبد مشيراً إلى ذهاب الزبد جفاء ومكوث ما ينفع الناس في الأرض ((فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ))⁵⁵، إنها يلفت بذلك إلى علو مرتبة القرآن الكريم عند الله تعالى وأنه أمر سام ومحكم وحكيم، بحيث العقول لا يمكنها الوصول -من دون وسيلة- إلى عمقه وباطنه ومن تفضل الله ومحبته جعله كتاباً مفصلاً عربياً وأنزله ببيان عربي حتى يتفكر فيه الناس، وهنا يبين الطباطبائي جوهر نظريته في التأويل «فالمحصل من الآيات الكريمة أن وراء ما نقرأه ونعقله من القرآن أمراً هو من القرآن، بمنزلة الروح من الجسد، والمتمثل من المثل، وهو الذي يسميه تعالى بالكتاب الحكيم، وهو الذي تعتمد عليه معارف القرآن المنزل ومضامينه، وليس من سنخ الألفاظ المفارقة المقطعة ولا المعاني المدلول عليها، وهذا بعينه التأويل المذكور في الآيات المشتملة عليه لانطباق أوصافه ونعوته عليه، وبذلك تظهر حقيقة معنى التأويل، ويظهر امتناع التأويل عن أن تمسه الأفهام العادية والنفوس غير المطهرة»⁵⁶ وتبقى مسألة تحقيق التأويل بهذا التصور، هو مدى قدرة المؤول على معرفة وتشخيص العالم الخارجي فضلاً على التعرف إلى مراد الله من أسرار الوجود وأن «لا يسلك -المؤول- في تفسير كلامه تعالى الطريق المسلوك في تفسير كلام غيره من المخلوقين، وليس اختلاف كلامه تعالى مع كلام غيره في نحو استعمال الألفاظ وسرد الجمل وإعمال الصناعات اللفظية، وإنما هو كلام عربي روعي فيه جميع ما يراعى في كلام عربي، وإنما الاختلاف من جهة المراد والمصداق الذي ينطبق عليه مفهوم الكلام»⁵⁷.

وقوفاً على ما تقدم من معني التأويل اللغوية والاصطلاحية، يمكن التوقف عند الملاحظات الآتية

حول الإطار الذي حكم حركة التأويل في الفكر الديني والفلسفي عند المسلمين:

أ- موضوع التأويل هو النص اللغوي، وبدرجة أخص هو النص القرآني تحديداً

ب- التأويل آلية تتعاطى مع النص، ومنهجية بحث غايتها تبيان ما تشابه من الألفاظ والكلام، والوصول به إلى غايته الأصلية.

ت- ليس التأويل هو الأصل، وإنما يلجأ إليه لعله في فهم اللفظ الأصلي ضمن سياقاته التي جاء ضمنها، وليس لعله في اللفظ ذاته، أو في استخدام ذلك اللفظ في هذا السياق بالذات.

ث- الباعث على التأويل هو سياق المؤول نفسه، أي ما يثيره النص من إشكالية تدفع إلى تجاوز المعنى الظاهر، أو إلى تجاوز المعنى الأول الذي يتبادر إلى الذهن.

ج- ليس في اللفظ أو العبارة المراد تأويلها عيب أو نقص في أساس وضعها بل إن هذا اللفظ الذي أثار إشكالية التأويل، هو اللفظ الأكمل والأصح في موضعه الذي جاء فيه.

خ- ضمن هذه السياقات جميعها، يصبح التأويل عملية جمع وإصلاح للفظ مع المقاصد الكلية والأساسية للسياق نفسه الذي ورد فيه هذا اللفظ.⁵⁸

ضرورة التأويل: من جملة ما يستدعي التأويل هناك ثلاث حقائق في القرآن الكريم وتاريخية:

- انتقال القرآن من الترتيب المواكب لأسباب النزول إلى الترتيب الموجود في المصحف.
- احتواء القرآن على أساليب وتعابير مجازية يستدعي فهمها تجاوز الظاهر ووضع اللغة.
- احتواء القرآن على آيات متشابهة ظنية الدلالة.

1- ترتيب النص القرآني: مر القرآن الكريم بمرحلتين في ترتيبه استناداً إلى كيفية النزول الزمني حسب الأسباب، وهو المرحلة الأولى واستقراره ككتاب متعبد بتلاوته، حافظاً لكلام الله كمرحلة ثانية، وقد صاحب هذا الانتقال من الترتيب الزمني إلى الترتيب النهائي انتقال من التداول الشفهي إلى التقيد الكتابي، وبالتالي من جمهور المستمعين إلى جمهور القراء، وانتقال من خصوص السبب إلى عموم اللفظ، وذهب الجمهور إلى أن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.⁵⁹ وأدرك العلماء قديماً فحوى هذا الانتقال وتأثيره في عملية الفهم كما ذكر ذلك فخر الدين الرازي «أكثر لطائف القرآن مودعة في الترتيبات والروابط»،⁶⁰ معنى أن الدلالة التي ينتجها المنطوق تختلف عما ينتجها المكتوب بالضرورة «وما يمكن أن يعطي وزناً لفكرة العلاقة بين إرادة المنطوق في القول وبين الكتابة، هو وظيفة القراءة في علاقتها بالكتابة، والواقع أن الكتابة تستدعي القراءة تبعاً لعلاقة ستسمح لنا بإقحام مفهوم التأويل». ⁶¹ لهذا جاء كما سبق في مفهوم التأويل بأنه صرف الآية إلى معنى موافق لما قبلها وبعدها، متوقفاً في حدود السياق المؤطر للآية، أي في حدود المحايثة لنصوص القرآن.

2- المجاز: إن دلالة مصطلح المجاز اختلفت عند المفسرين والبلاغيين، إذ تعني كلمة المجاز عند أبي عبيدة في كتابه «مجاز القرآن» الطريقة التي يسلكها القرآن في تعبيراته وهي «التفسير والتأويل وتوجيه

الكلام»⁶² وهذا المعنى أعم من المعنى الاصطلاحي الذي حد به علماء البلاغة كلمة المجاز. ويأتي دور المعتزلة واضحاً في بلورة مفهوم المجاز، بسبب ما اضطروا إليه من تأويل الكثير من الآيات القرآنية، التي يتنافى ظاهرها مع أصولهم العقائدية، ولاسيما مبدأ التوحيد، فحملوها على المجاز⁶³ وأطلق الجاحظ اسم المجاز، في بعض كتاباته على الصورة البيانية، فأطلق هذه التسمية، على الصورة الفنية المستخلصة من الكلام، كما أطلقها على المعنى المقابل للحقيقة، ونجده في مواضع أخرى يعبر عن جمهرة الفنون البلاغية الاستعارة، والتشبيه، والتمثيل، والمجاز نفسه (بالمجاز).⁶⁴

فالمجاز ظاهرة حتمتها حركة التطور اللغوي، إذ يعتمد بالمجاز إلى نقل الألفاظ من المعاني القديمة إلى المعاني الجديدة. وطالما أن التطور اللغوي تفرضه حتمية تطور الحياة في جوانبها كلها، فهو مرتبط بعوامل كثيرة لا سبيل إلى دفعه⁶⁵ وقد حصر التطور اللغوي الحاصل في المجاز في ثلاثة أنواع:

1- التغيير الذي يلحق القواعد المتصلة بالألفاظ وتركيب الجمل وتكوين العبارات، وما إلى ذلك من قواعد الاشتقاق والصرف.

2- التطور الذي يلحق معنى الكلمة نفسه، كأن يخص معناها العام، فلا تُطلق إلا على بعض ما كانت تطلق عليه من قبل، أو يعمم مدلولها الخاص، أو تخرج من معناها القديم، فتطلق على معنى آخر ترتبط به بعلاقة ما، وتصبح حقيقة في هذا المعنى الجديد، بعد أن كانت مجازاً فيه.

3- التطور الذي يلحق الأساليب، كما حدث في لغات المحادثة العامة المتشعبة من العربية.⁶⁶

3-متشابه القرآن: إذا كان التفسير يمكن ربطه بالمحكم من القرآن الكريم، فإن ذلك يصعب مع المتشابه لأسباب عديدة تتجاوز مفهومه الضيق، «وما كان يشكل الحقل العام والوحدة الدنيا التي ينصب عليها التأويل هو التشابه فحيثما كانت الأشياء تتشابه، وحيثما كان هناك تشابه، كان هناك معنى وكان بالإمكان الحفر وراءه»،⁶⁷ أما تأويل المتشابه فهو بمعنى توجيهه حيث يقبله العقل ويرتضيه الشرع. وهذا قد يكون في عمل متشابه، حيث أحاطت به هالة من إبهام ربما كان مثيراً للريب، كما في أعمال قام بها صاحب موسى، حيث أثار من ريبه ليقوم باستيضاحه عن جلي الأمر مستنكراً عليه تارة بقوله: ((لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً إِمْرًا)). وأخرى: ((لَقَدْ جِئْتَ شَيْئاً نُكْرًا)) فكانت الإجابة المبررة: ((سَأْنَبْتُكَ بِتَأْوِيلِ مَا لَمْ تَسْتَطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا)).⁶⁸ وأما تأويل المتشابهات فهو مضافاً إلى كونه عملية الكشف ورفع الإبهام عن وجه الآية، فإنه في نفس الوقت يعنى بدفع الشبهة أو الشبهات المثارة حولها أيضاً فهو أخض من التفسير. وقد ذكر في المحكم والمتشابه أقوال:⁶⁹

- أن القرآن كله محكم لقوله تعالى: ((الرَّ كِتَابٌ أَحْكَمْتُ آيَاتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ))⁷⁰ يعني هذا أن عناصره المكونة له هي المحكمة «السورة المحكمة والآية المحكمة هي المتقنة الواضحة»⁷¹، وأنه كله متشابه، لقوله تعالى ((اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَاباً مُتَشَابِهاً))⁷² «إذا أردنا بتشابهه تماثل آياته في البلاغة والإعجاز، وصعوبة المفاضلة بين أجزائه».⁷³

- وأن منه محكما ومنه متشابهها لقوله تعالى ((هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ

أَمِ الْكِتَابِ وَأَخْرُ مُمْتَسَابِهَاتٍ))⁷⁴، وهنا لما اجتمع الوصف للآيات بالإحكام والتشابه في آية واحدة «يقتضي لزوماً أن ما يوصف بالإحكام لا يوصف بالتشابه، وأن ما يوصف بالتشابه لا يوصف بالإحكام»⁷⁵، ووجد مصطلحي المحكم والمتشابه في هذه الآية الكريمة، مبرراً واضحاً لأجل ربطهما بالتأويل.

الإحالات

1. - أبو الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق، عبد السلام محمد هارون سنة 1404 هـ ج1، ص 160
2. - سورة يونس، الآية 39
3. - ابن منظور، لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 1408، ج1 ص264
4. - أبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، ص 31 مادة أول
5. - سورة الأعراف الآية 53
6. - سورة الكهف، الآية 82
7. - سورة آل عمران، الآية 7
8. - سورة الأعراف، الآية 52-53
9. - سورة يونس، الآية 38-39
10. - سورة الكهف، الآية 78-82
11. - سورة الإسراء، الآية 35
12. - سورة النساء، الآية 59
13. - سورة يوسف، الآية 6
14. - سورة يوسف، الآية 21
15. - سورة يوسف، الآية 36-37
16. - سورة يوسف، الآية 44-45
17. - سورة يوسف، الآية 100
18. - سورة يوسف، الآية 101
19. - الخليل بن أحمد، العين، تحقيق المخزومي والسامرائي، دار الشؤون الثقافية ودار الرشيد، بغداد ط2، 1986 م، ج1، ص369
20. - سورة آل عمران، الآية 7
21. - بن المثنى أبو عبيدة، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سيزكين، الناشر محمد سامي الخانجي، القاهرة ط1، 1954 م، ج1، ص86
22. - سورة الأعراف، الآية 53
23. - المصدر نفسه، ص 216
24. - تفسير الطبري ص 5_7 11 12 15 17
25. - المصدر نفسه، ج6، ص204
26. - تقي الدين ابن تيمية، التفسير الكبير، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت 1408 هـ ج2 ص 108
27. - ابن تيمية التفسير الكبير، ج2، ص108

28. - بدر الدين الزركشي، البرهان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية القاهرة، ط1، 1376هـ - 195م، ص 159
29. - الشريف علي بن محمد الجرجاني، التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 3، 1988م، ص 50
30. - الزركشي، البرهان ص 148
31. - السيوطي، الإتقان 4-176
32. - ابن رشد أبو الوليد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، تحقيق محمد عمارة، دار المعارف مصر، 1972م، ص 32
33. - أبو زهرة محمد، أصول الفقه، دار الفكر العربي، القاهرة 1958م، ص 136 وما بعدها
34. - الجويني عبد الملك بن محمد، البرهان في أصول الفقه، تحقيق عبد العظيم الديب، قطر 1399 هـ
35. - الآمدي علي بن محمد، الإحكام في أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت 1985م، ج 3 ص 50
36. - السرخسي شمس الدين أبو بكر، أصول السرخسي، تحقيق أبو الوفاء البغدادي، دار المعرفة، بيروت ج 1، ص 128
37. - أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول، دار صادر، بيروت، ط 1، ج 1، ص 387
38. - نجم الدين أبو الربيع سليمان الطوفي، شرح مختصر الروضة، تحقيق د. عبد بن عبد المحسن التركي، ط 1، 1978، مؤسسة الرسالة، بيروت، ج 1، ص 558
39. - ابن تيمية أبو العباس تقي الدين أحمد، مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع وترتيب، عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، رسالة الأكايل في المتشابه والتأويل، ج 13، ص 288
40. - فتحي الدريني، المناهج الأصولية في الاجتهاد بالرأي في التشريع الإسلامي، ط 1985، ج 2، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ص 189
41. - دراسات في الفرق والعقائد ص 203
42. - السيوطي الإتقان 4_ 176
43. - الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ج 2 ص 149
44. - المصدر نفسه، ص 149
45. - السيوطي الاتقان في علوم القرآن، ج 4 ص 176
46. - ابن منظور، لسان العرب، ج 13، ص 34
47. - السيوطي، الإتقان، ج 4، ص 176 وما بعدها
48. - سورة الفجر، الآية 14
49. - عبد العزيز السيد الأهل، من إشارات العلوم في القرآن، دار النهضة الحديثة، بيروت، 1972م، ص 60
50. - سورة يوسف، الآية 100
51. - جواد آمل، التفسير والتأويل، قضايا إسلامية معاصرة، العدد 6، 1999م، مركز دراسات فلسفة الدين بغداد، ص 22
52. - سورة يونس، الآية 39
53. - ابن تيمية، التفسير الكبير، ج 2، ص 88 وما بعدها
54. - سورة الزخرف، الآية 2-4
55. - الميزان ج 3 ص 52
56. - سورة الرعد، الآية 17

57. - الميزان ج3ص54
58. - الميزان ج3ص78
59. - لتفصيل هذه النقاط ينظر: خالد أبو حيط، إشكالية التأويل المعاصر عند محمد شحرور، ضمن كتاب، التأويل والهرمنوطيقا، دراسات في آليات القراءة والتفسير، مجموعة من المؤلفين، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2011، ص114
60. - الزركشي البرهان في علوم القرآن، ج1ص25
61. - البرهان ج1، ص36
62. - بول ريكور، من النص إلى الفعل «أبحاث التأويل» تر: محمد برادة وحسان بورقية، ط1، مكتبة دار الأمان، الرباط، 2004، ص96
63. - ينظر أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن تعليق محمد فؤاد سيزكين، منشورات محمد سامي أمين الخانجي الكتبي مصر الطبعة الأولى 1954، ج1ص18
64. - حمادي صمود، التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس الهجري المطبعة الرسمية، منشورات الجامعة التونسية، 1981، ص370
65. - ينظر أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، 1938، ج5، ص23
66. - إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثانية، 1963، ص135
67. - مهدي صالح السامرائي، المجاز في البلاغة العربية، دار الدعوة، سوريا، الطبعة الأولى، 1974، ص17
68. - ميشال فوكو، جينالوجيا المعرفة، تر: أحمد السطاتي وعبد السلام بنعبد العالي، ط2، دار توبقال، المغرب، 2008م، ص44
69. - سورة الكهف، الآية 78
70. - الزركشي البرهان، ج2، ص68
71. - سورة هود، الآية 1
72. - مجمع اللغة العربية معجم الألفاظ القرآن الكريم / ط2، مج1، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص302
73. - سورة الزمر، الآية 23
74. - صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، ص281
75. - سورة آل عمران، الآية 7
76. - محمد تومي، المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، شركة الشها، الجزائر، ص15